مناخ الاستثمار في الجزائر بين الواقع و المعوقات

Investment climate in Algeria between reality and constraints

أ.عامر سعدية

جامعة البليدة 2

الملخص: وضعت العولمة الاقتصادية الجزائر أمام تحديات تتطلب مواجهتها بأساليب فعالة، لما تحمله من تقدم تكنولوجي وفتح الأسواق وتحرير التجارة والقيام بإصلاحات اقتصادية ومالية و إدارية لحماية اقتصادها والتقليل من الآثار السلبية للعولمة ولزيادة تنافسية منتجاتها ودعم النمو في القطاعات الاقتصادية والصناعية والسياحية والمصارف و قامت الجزائر باتخاذ إجراءات منها سن القوانين الخاصة بالاستثمار .

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار ،مؤشرات دولية، قانون الاستثمار،معوقات الاستثمار

Abstract:

Put economic globalization Algeria in front of challenges that require face-effective ways, because of its inherent technological advances and open markets and trade liberalization and to economic, financial and reforms management to protect its economy and minimize the negative effects of globalization and to increase the competitiveness of their products and to support growth in the economic, industrial and tourism sectors, banks ,Algeria has to take action, including the enactment of laws for investment .

Key words: investment climate, international indicators, the Investment Law,Investment constraints

Résumé: mettre la mondialisation économique Algérie aux défis qui nécessitent face à des moyens efficaces, en raison de ses avancées technologiques inhérentes et les marchés ouverts et la libéralisation du commerce et à la gestion économique, financière et des réformes pour protéger son économie et de minimiser les effets négatifs de la mondialisation et d'accroître la compétitivité de leurs produits et de soutenir la croissance dans les domaines économique, les secteurs industriels et du tourisme, des banques et de l'Algérie a pris Y compris la promulgation de lois sur l'investissement à partir de la Loi sur l'investissement .
Mots-clés: Climat d'investissement, Indicateurs internationaux, Droit de l'investissement, Contraintes d'investissement

المقدمة:

إن التطورات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية الراهنة تحتم على أي دولة مواكبة هذه التطورات و التغيرات من أجل تحقيق تنمية شاملة و مستديمة، وذلك بمحاولة إنعاش اقتصادها و إثارة حركية التطور للمؤسسات الاقتصادية و تجنيد كل الموارد المتاحة في الاقتصاد، من هذا المنطلق، يعد الاستثمار واحد من الأولويات الرئيسية التي توليها الدول و الحكومات أهمية بالغة في برامجها قصد تحقيق التنمية المنشودة باعتبار أن الاستثمار يشكل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية. فيعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة نوع المناخ الاستثماري السائد فيها، كما أننا عندما نتحدث عن مناخ الاستثمار وكيف يمكن له أن يكون عاملا أساسيا في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وبالتالي الرفع من القدرة التنافسية لهذه الأخيرة ومن تم الاقتصاد ككل فمؤشرات مناخ الاستثمار تشمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما الجزائر وبالرغم من إمكانياتها المادية والمالية الكبيرة لا تزال في بداية الطريق من حيث محاولاتها لتحسين مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمارات ، عن طريق الإصلاحات التي بشارتها منذ تسعينات القرن الماضي وتقدم لنا مختلف التقارير الدولية وضعية الاقتصاد الجزائري من حيث تنافسيته المراتب التي يحتلها على الصعيد القاري أو العربي أو العالمي من حيث الإجراءات والتسهيلات المتعلقة بالاستثمار، ومدى توفر أهم عناصر المناخ الاستثماري.

لذلك نحاول من خلال هذه المقالة الإجابة على التساؤل التالي : ما مدى توفر الجزائر على عوامل جاذبة للاستثمارات؟ أو بصيغة أخرى هل أن مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر يشجع على الاستثمار؟ و في حالة النفي ما أسباب ذلك أو ما الذي يعيق تحسن هذا المناخ؟ و كيف يجب العمل من أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر و جعله يستجيب للمتطلبات دون أن يتعارض مع الأهداف الاقتصادية الوطنية ؟

أهمية الدراسة :

-التعرف على المناخ الاستثماري الجزائري و معرفة العراقيل التي تحول دون قيامه بدوره في جذب الاستثمارات الأجنبية و تحفيز المحلية منها.

-يكتسي هذا الموضوع أهميته من أهمية النشاط الاستثماري، و كذا أهميته سواء لدى الخبراء الاقتصاديين أو لدى صناع القرار بالإضافة إلى أن التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، في ظل الانفتاح المتزايد للاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي، فقد حتمت الاهتمام بالمناخ الاستثماري وتهيئته وتحسينه أصبح ضرورة لا بد منها.

-المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

اتبعنا في هذا المقال المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع، أما الأدوات المستخدمة فتتمثل في مختلف الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري ككل، بالإضافة إلى مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمار في الجزائر ومجموعة من المؤشرات الدولية والإقليمية المتعلقة بتقييم المناخ الاستثماري.

أولا: ماهية مناخ الاستثمار :

شكل مفهوم المناخ الاستثماري وتحديد عناصره ومكوناته، أحد الاهتمامات الكبرى لصانعي القرار للمؤسسات والهيئات الدولية، التي تعنى بموضوع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال.

1-مفهوم المناخ الاستثماري:

برز مصطلح المناخ الاستثماري مع مطلع الألفية الثالثة وأصبح محل اهتمام العديد من الخبراء الاقتصاديين، حيث قام البنك الدولي عام 2002 بمسح للمناخ الاستثماري السائد في العديد من الدول ومدى تأثيره على قرارات الاستثمار وعرف المناخ الاستثماري بأنه "هو مجموعة عناصر خاصة بموقع معين تشكل الفرص والحوافز التي تتوافر للشركات لكي تستثمر بطريقة منتجة، وتخلق الوظائف وتتوسع أو هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية الاستثمار بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل[1] كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية.

و بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية.. والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له[2].

2- دعائم مناخ الاستثمار: قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتقسيم المناخ إلى مجموعة عوامل يشكل التفاعل فيما بينها البيئة الكلية للاستثمار والمناخ الاستثماري الملائم والتي تتضمنها الجوانب التالية[3]:

***الجوانب السياسية:**

يمثل الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وهاما لضمان تدفق الاستثمارات وجذبها حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى انخفاض معدلات الادخار ومنه التراكم الرأسمالي لفقدان الثقة في الحكومة حيث يفضل الفرد الاكتناز أو هجرة رؤوس الأموال للخارج خاصة مع وجود حروب أو اضطرابات سياسية، وتشتمل العوامل السياسية على:

---

[1] الأمم المتحدة، تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005، تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالسياسات وتخفيض التكاليف، وإزالة العوائق أمام المنافسة مقومات أساسية لتعجيل خطى النمو وتخفيض أعداد الفقراء ، ص120.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد177، أبريل 2002، ص2-3.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 1993 ، الكويت، ص60-62.

-استقرار نظام الحكم وعدم وجود فساد سياسي، حيث ينعكس عدم الاستقرار السياسي سلبيا يؤثر على هيكله بشقيه الداخلي والخارجي ومن ثم على حوافز الاستثمار الأجنبي والمحلي وعلى ربحيته.

وحتى يتحقق الاستقرار السياسي لا بد من توافر عدة عوامل تؤثر على المناخ السياسي منها:

-ثبات نظام الحكم وعدم وجود فساد سياسي، مدى ديمقراطية النظام السياسي، الوعي السياسي ومدى تقبل مشاركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، مدى المشاركة من الشعب في تنفيذ السياسات العامة للدولة،المواقف الداخلية الأحزاب تجاه الاستثمارات الأجنبية.

***الجوانب الاقتصادية والتشريعية:**

توجد عالقة وطيدة بين المناخ الاستثماري والقرار الاقتصادي،حيث يمثل المناخ الاقتصادي إحدى الجوانب الهامة المحفزة للاستثمارات ويشمل عدة عوامل منها:

-مدى تطور البنية الأساسية وصلاحيتها لاستمرار الاستثمارات،درجة المنافسة الداخلية والقدرة على المنافسة الخارجية، أي وجود مرافق أساسية متكاملة(اتصالات، طرق ،كهرباء،مياه)،توفر الاستقرار في القوانين والسياسات ووضوحها، الاستقرار في سياسة فرض الضرائب مع وجود إعفاءات ومرونة في التعامل، والاستقرار في الرسوم الجمركية وسياسات تحويل العملة من والى البلد،وجود مؤسسات مالية متطورة، ومدى كفاءة سوق المال والبورصة،كفاءة النظام المصرفي ومرونته في منح التسهيلات الائتمانية للمستثمر، استقرار أسعار الصرف وقيمة العملة،مدى توافر الموارد الطبيعية ،الفرص التصديرية والقوانين الخاصة بالتصدير والاستيراد وخفض الرسوم الجمركية وغير الجمركية المرتفعة المعيقة لحركتي الاستيراد والتصدير، السياسات التسعيرية ومدى تدخل الدولة،السرعة في توافر البيانات والإحصاءات،سياسة نقدية قادرة على تحقيق استقرار أسعار الفائدة، توافر سياسات حماية المستثمرين مثل الملكية الفكرية،درجة وضوح و إستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر،درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين وتحويل رأس المال و الأرباح.

***الجوانب الاجتماعية والثقافية** :أهم عواملها:

-السياسات التعليمية والتدريبية ومدى فعاليتها في توفير أيدي عاملة مدربة ماهرة وذات كفاءة،دور فعال لنقابات العمال في اتخاذ القرارات التي تخص العمال،.درجة الوعي الصحي ونظم التأمينات المتبعة،النمو السكاني ونوعية أذواق المستهلكين،المشاركة الايجابية للمجتمع في تطبيق السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية.

ثانيا:جهود الدولة الجزائرية في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار- في مجال القوانين وإنشاء هيئات لخدمة الاستثمار-

اتجهت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة إلى تحسين وتهيئة مناخ مناسب جاذب للاستثمارات و حل العقبات التي تواجه المستثمر الوطني عن طريق إصدار التشريعات و القوانين و العمل على تطوير الكفاءة الإدارية و تقديم الحوافز و المزايا و الترويج للاستثمارات الوطنية

1-أهم القوانين والهيئات المتعلقة بالاستثمار :

حاولت الجزائر إصدار العديد من القوانين من بينها قانون النقد و القرض[1] و قانون التجارة و القانون الخاص بحركة رؤوس الأموال و قانون المنافسة وكذا الأمرين المتعلقين بتطوير الاستثمارات و الخوصصة أما على المستوى الدولي فقد صادقت الجزائر منذ 1995 على الاتفاقية الدولية لضمان الاستثمار MIGA و اتفاقية معالجة النزاعات بين الدول حول الاستثمار CIRDI و وقعت اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول في مجال تشجيع و حماية الاستثمار[2] و من أهم القوانين التي لها علاقة بالاستثمار مايلي:

ا-إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI) (*)

أنشأت وكالة (APSSI) بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، لاسيما المواد من (07) إلى (11) وتدعم هذا القانون، بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ17 أكتوبر 1994المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها [3](APSSI).

بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-319 السابق ذكره جاءت عدة مراسيم تنفيذية أخرى و أوامر وأنظمة قانونية على غرار المرسوم التشريعي الأساسي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، والتي كانت تهدف كلها إلى تدعيم وتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي ترمي إلى تأسيس قواعد اقتصاد السوق، وتحرير الاقتصاد الجزائري، نذكر منها:

- المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة:إن هذا المرسوم يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادة (34) من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار كما حدد هذا المرسوم نظام التشغيل المتعلق بالمناطق الحرة.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والمتعلق بشروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها يتضمن تطبيق أحكام المادة24 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 : يضمن هذا المرسوم شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها [4] حيث تصنف المناطق الخاصة إلى مناطق يجب ترقيتها، ومناطق للتوسع الاقتصادي.

---

[1] هو عبارة عن قانون خاص بالنظام البنكي والنقدي الجزائري وليس قانون خاص بالاستثمار، و قد تضمن بعض الأحكام المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، وقد أوكل هذا القانون مهمة فحص الاستثمارات الأجنبية.

[2] بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 4، جامعة قسنطينة ،ص 75.

(*)(APSSI) : Agence de promotion, du soutien et de suivi de l'investissement.

[3] للإشارة بدأ نشاط وكالة APSSI منذ شهر مارس 1995.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر1994، المتعلق بشروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها،المادة1، الجريدة الرسمية العدد67، المؤرخة في 1994/10/19.

– **المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بمنح أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمار**[1]**:**يحدد هذا المرسوم شروط امتياز أراضي الأملاك الوطنية،الخاصة بالدولة لإنجاز مشاريع الاستثمار الواقعة في مناطق خاصة.

- **المرسوم التنفيذي رقم 94-323 المؤرخ في 11 أكتوبر 1994 الذي يحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات:**يحدد هذا المرسوم، الحد الأدنى للأموال الخاصة، المقررة ضمن خطة التمويل المذكورة في المادة 13، من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار[2].

- **الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار المعدل بالأمر 08/06 المؤرخ في 2006/07/15** إن هذا الأمر يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية، المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة وجاء هذا الأمر، بنص على الامتيازات الضريبية والجمركية التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في النظام العام بالإضافة إلى خلق أجهزة وهيئات حديثة لدعم وتطوير الاستثمار في الجزائر.

ب-إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : Agence national de développement d'investissement أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) بموجب المادة 06 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20 غشت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وعملا بأحكام هذه المادة صدر المرسوم التنفيذي رقم 282/01، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها والذي عرف هذه الوكالة على " أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" ، موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، حلت محل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSSI التي أوكلت إليها سابقا مهام دعم وترقية الاستثمار .

ج-المجلس الوطني للاستثمار CNI:

لقد أنشأ هذا المجلس بناءا على الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت2001 المادة 18 منه ، المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة و قد حددت الأعضاء المشكلة لهذا المجلس حسب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 21 سبتمبر 2001، والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره[3] .

د-لجنة مساعدة وتوطين وترقية الاستثمار CALPI:

---

[1]المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المتعلق بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمار، المادة 1، الجريدة الرسمية عدد 67، الصادرة في 1994/10/19.

[2]المرسوم التنفيذي رقم 94-323 المؤرخ في 1994/10/17 المحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات، المادة1، الجريدة الرسمية عدد 67،الصادرة في 1994/10/19.

[3]المرسوم تنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 ،المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، المادة5،الجريدة الرسمية العدد 55، الصادرة يوم 26 سبتمبر 2001.

أنشأت هذه اللجنة بموجب التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بكيفية المساعدة والتسهيل لمنح الأراضي لفائدة المستثمرين، يرأسها الوالي وتضم ممثلي المديريات التنفيذية المعنية بالاستثمار[1] وفي إطار المهام الموكلة إليها، تهدف اللجنة إلى تسهيل منح الأراضي للمستثمرين وذلك بالقيام بمجموعة من الوظائف.

2-أهم المراسيم الصادرة بعد قانون الاستثمار لسنة 2001:

***نظام رقم 05-03الصادر في 2005/06/06 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية :**

حدد كيفيات تحويل إيرادات الأسهم و الأرباح و صافي النتائج الحقيقية الناتجة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات المنجزة في ميدان الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات.

***المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 2006/10/09 تضمن هذا المرسوم صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره**

***المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 2006/10/09 تضمن هذا المرسوم صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.**

***المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 2006/10/09 تضمن هذا المرسوم تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار و تنظيمها وسيرها .**

***المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 2007/04/23** تضمن هذا المرسوم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و يحدد قانونها الأساسي و التي تعمل على إبراز السوق العقارية الحرة الموجهة للاستثمار حيث تقوم هذه الوكالة بنشر المعلومات حول الأصول العقارية و الوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي[2].

***قانون المالية التكميلي لسنة2009:** نص هذا القانون في مادته 58 على انه لا يمكن أن تنجز الاستثمارات الأجنبية هلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية نسبة 51% و49% للمستثمر الأجنبي[3].

***المرسوم التنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 2011/01/25 تضمن هذا المرسوم إنشاء مديرية الولاية للصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و مهامها وتنظيمها .**

ثالثا:مناخ الاستثمار في الجزائر:

---

[1]تنص المادة 28 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 على إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل تخصيص خاص، ويوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات،ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشات الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار ويحدد المجلس الوطني للاستثمار النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.

[2]المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 2007/04/23 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و يحدد قانونها الأساسي ، المادة 07/06، الجريدة الرسمية عدد 27 ،الصادرة في 25 ابريل 2007 .
[3]الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 يوليو2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009،الجريدة الرسمية عدد44،الصادرة في 26يوليو2009.

بناءا على تقرير ‘‘القيام بالأعمال"doing business "الصادر عن البنك العالمي في 2016[1] الذي أوضح تراجع للجزائر مع تسجيل عدم حدوث أي تغيير جوهري في مسار الاستثمار، سواء تعلق الأمر بالإجراءات أو الوثائق أو المحيط العام الذي يتسم بالكثير من التعقيد وغياب رد الفعل أو الفساد والرشوة والبيروقراطية، ما يثير تساؤلات حول مدى فعالية إجراءات المصاحبة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية بخصوص تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار.

حيث أشار التقرير إلى أن وتيرة إصلاح أنظمة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسنت خلال سنة 2016 بالرغم من الصراعات والاضطرابات التي تشهدها المنطقة و ذلك من خلال المراكز المتقدمة التي احتلتها دول الجوار في حين تراجعت الجزائر مجددا في تصنيف مناخ الأعمال والاستثمار ، حيث صنفها البنك العالمي في المرتبة 163، من اصل 189 دولة بعدما احتلت المرتبة 161 في سنة 2015 لتجعل من الجزائر أحد أسوأ مسارات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأعقدها، إلا أن بلادنا لم تسجل تحسنا كبيرا على مستوى مختلف المراحل المتصلة بالاستثمار، ما جعلها تتأخر في تقرير سنة 2016 بمرتبتين[2] .
وبين التقرير كيف أن الجزائر لا تزال متأخرة في العديد من المؤشرات، بداية بمرحلة إنشاء المؤسسات أو بدء النشاط التجاري (starting business)التي جاء ترتيبها في الرتبة 145 مقابل 143 في تقرير 2015، بتراجع مرتبتين،أما في مجال استكمال الإجراءات المتعلقة باستحداث المؤسسات حلت الجزائر في المرتبة 145 أيضا ويظهر هذا الترتيب مدى تأخرها في إجراءات استكمال تكوين المؤسسات ما يؤكد على استمرار الممارسات البيروقراطية في ما يخص تأسيس المؤسسات والشركات، كما كشف التقرير أيضا تأخر الجزائر كثيرا في مجال الربط بالتيار الكهربائي للمؤسسات، حيث احتلت المرتبة 130، فاقدة 5 مراتب مقارنة بتقرير 2015، كما كان التراجع أيضا في مجال تحويل الملكية، حيث احتلت المرتبة 163، بينما يظل القطاع البنكي والمصرفي من بين أهم نقاط الضعف بالنسبة للجزائر، إذ احتلت المرتبة 174 في مجال الحصول على القروض مقابل171 في تقرير 2015 وتراجع مؤشر تسديد الرسوم والضرائب من المرتبة 168 إلى المرتبة 169 في التصنيف ، بينما لم يطرأ تغيير حول مؤشري التجارة ما بين الحدود وتنفيذ العقود، مقابل تراجع في مؤشر تسوية عدم الملاءة أو عدم القدرة على التسديد لدى المؤسسات.

و تظل الجزائر متأخرة في معظم المؤشرات التفصيلية المعتمدة، مثل الاستفادة من رخص البناء التي احتلت فيها الجزائر المرتبة 122[3]وعليه يبقى مسار الاستثمار في الجزائر مرهقا ومعقدا ويحتل المؤخرة كما أنه يظل بعيدا جدا عن المقاييس المعتمدة في البلدان المتقدمة، فبالنسبة لمؤشر إنشاء المؤسسات أو مباشرة مشروع استثماري وصناعي، فإن هنالك 12 إجراء في الجزائر بمعدل 20 يوما وقد تحسنت الجزائر مقارنة بالسنة الماضية، حيث كانت تسجل 13 إجراء في 2015 و بـ14 إجراء في سنة 2014، علما أن المرتبة الأولى من نصيب "نيوزيلندا "الجديدة بإجراء واحد ونصف يوم لإنشاء مؤسسة.
ولم تسجل الهيئة الدولية تغييرات كثيرة ما بين 2011 و2016، باستثناء ذلك الذي مس إلغاء

[1] world bank group flagshi ,report doing business2016, measuring regulatory quality andefficiency, 13th edition,p8
[2] http://www.worldbank.org/ تاريخ الاطلاع2016/09/21
[3] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria تاريخ الإطلاع 2016/09/09

بالنسبة لرجال الأعمال، شهادة السوابق العدلية، وباستثناء ذلك، فإن أهم نقاط الضعف القائمة تبقى البنوك والإدارة البيروقراطية والضرائب، والتي تجعل الجزائر دائما في مؤخرة ترتيب البلدان في مجال الأعمال والاستثمار رغم الحديث المستمر عن تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر يظهر هذا التقرير مناخ الأعمال الحقيقي في الجزائر، حيث ما تزال تحتل مراتب متأخرة، رغم تقدمها في هذا التقرير مقارنة بتقرير العام الماضي في بعض المجالات، إلا أن الكثير من أصحاب المشاريع مازالوا يواجهون مشاكل بالجملة بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة ما دفع بعضهم للتخلي عن فكرة الاستثمار في الجزائر نهائيا، ويظهر التقرير أيضا مدى تقدم دول الجوار وتحسن مناخها الاستثماري بفضل الإجراءات المتخذة ووضع الإدارة كأداة مسهلة لتسيير الملفات الإدارية، ويتجلى ذلك في مناخ الاستثمار في تونس.

رابعا:معوقات المناخ الاستثماري الجزائري:

هناك العديد من المعوقات التي تميز مناخ الاستثمار في الجزائر كل هذه العراقيل تجسدها مؤشرات عالمية توضح واقع مناخ الاستثمار في الجزائر و أهم معوقاته و التي سنتطرق إلى أهمها:

1-معوقات بنيوية:

تتميز البنية التحتية[1] في الجزائر بالتخلف وقلة الجودة لبعدها عن المقاييس العالمية، رغم الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة، والمبالغ الضخمة التي خصصت لمشاريع البنية التحتية، فحسب مؤشر البنية التحتية الأساسية المتضمن في تقارير التنافسية العالمية، تبين مدى هذا الضعف من خلال مؤشرين فرعيين لمحور البنية التحتية حيث وحسب تقرير التنافسية العالمي للسنة 2017/2016 احتلت الجزائر فيها المرتبة100 .

يلاحظ مدى تأخر الجزائر في مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية ، مما ينعكس سلبا على مناخ الاستثمار حيث تعد البنية التحتية استثمارا رأسماليا رئيسيا ضمن عملية الإنتاج ، حيث أوضحت العديد من الدراسات أن البنية التحتية تشكل عاملا حاسما في التكاليف وتكوين الأسعار، كما انها من محفزات الاستثمار وأحد دعائم المناخ الاستثماري الجيد، ، وبالتالي فإنها محدد رئيسي لأسعار الصادرات[2]، كما و يبرز بوضوح مدى التخلف الذي تعانيه الجزائر في أهم جوانب التنمية البشرية ، والتي تعد المحرك الأساسي لأي تنمية حقيقية، حيث من بين 7 مؤشرات فرعية جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة ، وصنفت في آخر المراتب في مؤشر الاستيعاب التكنولوجي على مستوى المؤسسات و الابتكار وكذا التعاون بين الجامعات والمؤسسات في مجال البحث و التطوير مما يشكل عقبات كبيرة أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب و أظهر التقرير بشكل عام في حين حافظت الجزائر[3] على

[1]تتكون البنية التحتية من شبكات الطرق والمطارات والموانئ والكهرباء والمياه والخدمات التعليمية والصحية والاتصالات .

[2]المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنافسية العربية ،الكويت ،2012،ص39.

[3]احتلت الجزائر المرتبة 110في سنة 2013/2012 والمرتبة 100في سنة 2014/2013و المرتبة 79 في سنة2015/2014.

نفس المركز 87 عالميا مقارنة مع التصنيف السابق وذلك من بين 138 دولة في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2016/ 2017، الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي.

2-معوقات قانونية وتنظيمية و سياسية:

التنظيم الإداري أو الإجراءات الإدارية التي تتميز بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا والكثيرة التغير مما يقلل من شفافيتها ، إضافة إلى عدم كفاءة بعض العاملين في الإدارة وتباطؤهم في أداء مهامهم وانتشار البيروقراطية والفساد والرشوة[1] حيث يترتب على ظاهرة الفساد عدة عواقب من خلال انخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة تثبيط الاستثمار فحسب دراسة "مورو بول"[2] هناك علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل الاستثمار، حيث يتوقع أنه كلما تحسنت بيئة أداء الأعمال عن طريق مكافحة الفساد كلما ازداد معدل الاستثمار.

و أبرز التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية[3] الصادر في سنة 2016 أن الجزائر احتلت المرتبة 88 عالميا من حيث الدول التي يتفشى فيها الفساد و ذكرت المنظمة في أحدث تقرير لها، أن الدول التي تنتشر فيها النزاعات والاضطرابات والدكتاتوريات تعد من بين أكثر الدول فسادا، وأقلها أمنا أيضا، وتقدمت الجزائر في ترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم إلى المرتبة ال88 لعام 2015 من اصل 167 دولة[4] ، بعد ما كانت في المرتبة 100 في سنة 2014 والمرتبة ال 94 في سنة 2013 على الرغم من تنصب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي تم إنشاءها بموجب المرسوم الرئاسي رقم06 -413 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2006 وهي عبارة عن" سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى رئيس الجمهورية"[5]، إلا أن غياب أي نتائج لعملها، لم يقدم أو يؤخر شيئا كبيرا في التصنيف الدولي الجديد،

---

[1]زيدان زهية ، دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1992-2012) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،سنة 2014،ص 126.

[2]مورو بول، تأثيرات الفساد على النمو و الاستثمار و إنفاق الحكم ، معهد الاقتصاد الدولي ،واشنطن،1997.

[3]تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد و يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار ، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة و درجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم .

[4] تاريخ الإطلاع 2016/10/03 https://www.transparency.org/cpi2015/#results-table

[5]المرسوم الرئاسي 413/06 المؤرخ في 22 نوفمبر سنة2006 المتضمن تنصب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته و تنظيمها و كيفية سيرها تطبيقا لأحكام المادّة 18 من القانون رقم 01-06 المؤرّخ في 20 فبراير سنة 2006والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وتمارس الهيئة المهام المنصوص عليها في المادّة 20 من القانون رقم 01-06 المادة 02و03،الجريدة الرسمية عدد 74 الصادرة في 22 نوفمبر2006.

وحلت الجزائر في المرتبة 13 عربيا و154 عالميا، في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2016[1]، من بين 178 دولة شملها التقرير الصادر مؤخرا عن مؤسسة "هيرتيج" الأمريكية الدولية، لتكون بذلك في المراتب الأخيرة على المستويين العربي و الدولي فعلى المستوى العربي ويعتمد تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية على عشرة معايير[2]، كما وتجدر الإشارة إلى أن تطور الاستثمار الخاص يصطدم في استمرار البيروقراطية ففي استطلاع للبنك العالمي حول نشاط المؤسسات المحلية، وأهم العقبات التي يواجهها مسيري الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات المحلية في 244 دولة[3]، أظهر أن الفساد والبيروقراطية من أهم العقبات المؤثرة سلبا على الأداء الاقتصادي .

3-معوقات اقتصادية ومالية:

الدراسة التي قام بها البنك الدولي تؤكد النتائج في موقف رؤساء المؤسسات الاقتصادية في الذين يعتبرون أن العوائق المالية هي من أكبر العوائق التي يعترض لها نشاطهم الاستثماري والمتمثلة اساسا في صعوبة الحصول على التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة لعدم تمكنها من توفير الضمانات الكافية، كما تمثل صعوبة الحصول على العقار نسبة 13% من عوائق الاستثمار[4] لارتفاع أسعاره في المدن الكبرى التي ترتكز فيها أغلب الاستثمارات وكذلك لتعدد الإجراءات الإدارية كما أن غياب سوق عقاري فعال أدى لوجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي وصعوبة التأكد من ملكيته الحقيقية، بسبب عدم حصول المستفيدين من الأراضي الصناعية على عقود حقيقية بحيث ترفض كضمانات للاستثمارات ، بالإضافة للكثير من المشاكل البيروقراطية كثقل الإجراءات الإدارية والملاحظ أن بقاء مشكل التمويل كأهم المعوقات التي يواجهها المستثمرون وحسب مؤشر" كوفاس"coface[5] الرائد في تأمينات القروض وضمان التجارة الخارجية الفرنسية، الذي نشرته الشركة في تحليلها السنوي للمخاطر والتوقعات خلال ملتقى "مخاطر البلدان 2016" في العاصمة الفرنسية باريس تم تخفيض تصنيف الجزائر إلى نقطة متردية واعتبره بلدا ذو مخاطر عالية نتيجة الظرفية المالية الصعبة للغاية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري إثر انهيار أسعار النفط وتوسع عجز الموازنة وميزان المدفوعات منذ 2015.

---

[1] http://www.heritage.org/index تاريخ الإطلاع 2016/10/18

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن العدد الفصلي الأول، ابريل 2004، ص10.

[3] المؤسسة العالمية للتمويل التابعة للبنك الدولي IFC قامت بإعداد دراسة تقيمية حول مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2002.

[4] http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf2016/10/21 تاريخ الإطلاع

[5] يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية كوفاس يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية، وتصنف الدول ضمن مجموعتين رئيسيتين.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لواقع المناخ الاستثماري في الجزائر و القوانين التحفيزية المشجعة له يتضح جاليا عدم الاستقرار في القوانين المنظمة للاستثمار، إذ في كل مرة هناك تعديلات و إلغاء لقوانين و مراسيم سابقة، و هذا ما يؤدي إلى ضعف و هروب الإستثمارات الأجنبية من الجزائر فبالرغم من الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات و الموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، و رغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى و التي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة و المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر مقارنة مع السنوات السابقة، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا رغم الإصلاحات التي بشارتها الجزائر في كل الميادين ، حيث أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوربية.

و تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات إذ صنفت عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة في المناخ الاستثماري فإلى جانب ارتفاع نسبة الفساد وعدم فاعلية السياسيات الحكومية و محافظة مشكل ارتفاع الضرائب على نسبة مهمة ضمن مجمل العراقيل والمشاكل يضاف إلى جملة العوائق وجود اقتصاد موازي غير رسمي مهم، وتتراوح نسبة هذا القطاع بين 30 و 40 %من الناتج الداخلي الخام لذلك يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي، من الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات الاستثمار من اجل تهيئة المناخ الاستثماري ذلك أن الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي تبقى مقرونة بمدى قدرة الدولة على رفع قدراتها التنافسية ومواجهة المنافسة الأجنبية.

قائمة المراجع:

أولا/النصوص القانونية:

1-القانون رقم 01-06 المؤرّخ في 20 فبراير سنة 2006والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 74 الصادرة في 22 نوفمبر2006.

2-الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47 ،الصادرة في 22 غشت 2001.

ثانيا/المؤلفات:

3-الأمم المتحدة، تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005، تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالسياسات وتخفيض التكاليف، وإزالة العوائق أمام المنافسة مقومات أساسية لتعجيل خطى النمو وتخفيض أعداد الفقراء .

4-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 1993.

5-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد177، أبريل 2002.

6-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن العدد الفصلي الأول، ابريل 2004.

7-المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنافسية العربية ،الكويت ،2012.

ثالثا/الأطروحات و الملتقيات العلمية والرسائل الجامعية :

8-زيدان زاهية ، دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1992-2012) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،سنة 2014.

9-بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 4، جامعة قسنطينة .

10-مورو بول، تأثيرات الفساد على النمو و الاستثمار و إنفاق الحكم ، معهد الاقتصاد الدولي ،واشنطن،1997.

رابعا /المراجع الإلكترونية:

11- http://siteresources.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria-ICA~3.pdf تاريخ الإطلاع 2016/10/21

12-https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-201613/09/21 تاريخ الإطلاع

13-https://www.transparency.org/cpi2015/#results-table تاريخ الإطلاع 2016/10/03

14-http://www.heritage.org/index2016/10/18 تاريخ الإطلاع

15-http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria تاريخ الإطلاع 2016/09/09

16-world bank group flagshi ,report doing business2016, measuring regulatory quality andefficiency, 13th edition,p8

17-http://www.worldbank.org/ تاريخ الإطلاع 2016/09/21